

جدول إحالة مشاريع قوانين

الإحالة على اللجان	المشروع	المرجع الإحالة
العدد		
<p>اللجان المتعهدة:</p> <ul style="list-style-type: none"> * لجنة المالية والتخطيط والتنمية. - لجنة التشريع العام . <p>في الجوانب الداخلة في اختصاصها وتعده تقريرا كتابيا في الغرض تحيله على لجنة المالية والتخطيط والتنمية.</p>	<p>مشروع قانون يتعلق باتفاقية إعادة الشراء.</p> <p>(مع طلب إستعمال النظر فيه : مذكرة في بيان موجب الإستعمال)</p> <p>* تم تقديمها من طرف رئيس الحكومة وبيهم وزارة المالية.</p>	<p> بتاريخ 06/09/2012</p> <p>48</p>
<p>اللجان المتعهدة:</p> <ul style="list-style-type: none"> * لجنة المالية والتخطيط والتنمية. - لجنة الحقوق والحريات والعلاقات الخارجية. - لجنة التشريع العام . <p>في الجوانب الداخلة في اختصاصهما وتعده كل منها تقريرا كتابيا في الغرض تحيله على لجنة المالية والتخطيط والتنمية.</p>	<p>مشروع قانون أساسي يتعلق بالمصادقة على اتفاقية بين حكومة الجمهورية التونسية وحكومة المملكة العربية السعودية لتجنب الازدواج الضريبي ولمنع التهرب الضريبي في شأن الضرائب على الدخل.</p> <p>* تم تقديمها من طرف رئيس الحكومة وبيهم وزارة الشؤون الخارجية.</p>	<p> بتاريخ 06/09/2012</p> <p>49</p>
<p>اللجان المتعهدة:</p> <ul style="list-style-type: none"> * لجنة الحقوق والحريات وال العلاقات الخارجية . - لجنة التشريع العام . - لجنة المالية والتخطيط والتنمية. - لجنة القطاعات الخدمية. - لجنة الشؤون الاجتماعية. - لجنة الشؤون التربوية. <p>في الجوانب الداخلة في اختصاصها وتعده كل منها تقريرا كتابيا في الغرض تحيله على لجنة الحقوق والحريات وال العلاقات الخارجية.</p>	<p>مشروع قانون أساسي يتعلق بالمصادقة على معايدة صداقة وتعاون بين الجمهورية التونسية والجمهورية التركية.</p> <p>* تم تقديمها من طرف رئيس الحكومة وبيهم وزارة الشؤون الخارجية.</p>	<p> بتاريخ 06/09/2012</p> <p>50</p>

<p>الجانب المتعهد:</p> <ul style="list-style-type: none"> - لجنة الحقوق والحرفيات وال العلاقات الخارجية . - لجنة التشريع العام. - لجنة المالية والتخطيط والتنمية. - لجنة الشؤون الاجتماعية. <p>في الجوانب الداخلة في اختصاصها و تعد كل منها تقريرا كتابيا في الغرض تحيله على لجنة الحقوق والحرفيات وال العلاقات الخارجية .</p>	<p>مشروع قانون أساسى يتعلق بالمصادقة على اتفاقية تعاون أمنى بين حكومة الجمهورية التونسية وحكومة الجمهورية التركية .</p> <p>* تم تقديمها من طرف رئيس الحكومة وبتهم وزارة الشؤون الخارجية.</p>	51
<p>الجانب المتعهد:</p> <ul style="list-style-type: none"> - لجنة الحقوق والحرفيات وال العلاقات الخارجية . - لجنة التشريع العام. <p>في الجوانب الداخلة في اختصاصها و تعد كل منها تقريرا كتابيا في الغرض تحيله على لجنة المالية والتخطيط والتنمية.</p>	<p>مشروع قانون أساسى يتعلق بالمصادقة على اتفاقية خاصة بالمساعدة الإدارية المتبادلة والتعاون في المجال الديوانى بين حكومة الجمهورية التونسية وحكومة الجمهورية التركية .</p> <p>* تم تقديمها من طرف رئيس الحكومة وبتهم وزارة الشؤون الخارجية.</p>	52
<p>الجانب المتعهد:</p> <ul style="list-style-type: none"> - لجنة الشؤون الاجتماعية. - لجنة التشريع العام. <p>في الجوانب الداخلة في اختصاصها و تعد كل منها تقريرا كتابيا في الغرض تحيله على لجنة المالية والتخطيط والتنمية.</p>	<p>مشروع قانون أساسى يتعلق بالمصادقة على اتفاقية الضمان الاجتماعى بين الجمهورية التونسية والدولية الكبرى للكسمبورغ .</p> <p>* تم تقديمها من طرف رئيس الحكومة وبتهم وزارة الشؤون الخارجية.</p>	53
<p>الجانب المتعهد:</p> <ul style="list-style-type: none"> - لجنة المالية والتخطيط والتنمية. - لجنة التشريع العام. - لجنة الشؤون التربوية. <p>في الجوانب الداخلة في اختصاصها و تعد كل منها تقريرا كتابيا في الغرض تحيله على لجنة الشؤون الاجتماعية.</p>	<p>مشروع قانون أساسى يتعلق بالمصادقة على اتفاقية منع التهرب الضريبي في مادة الضرائب على الدخل .</p> <p>* تم تقديمها من طرف رئيس الحكومة وبتهم وزارة الشؤون الخارجية.</p>	54

<p>الجان المتعهد:</p> <ul style="list-style-type: none"> * - لجنة التشريع العام. - لجنة الحقوق والحربيات وال العلاقات الخارجية. - لجنة المالية والتخطيط والتنمية . <p>في الجوانب - الداخلة في اختصاصهما وتعُد كل منها تقريراً كتابياً في الغرض تحيله على لجنة التشريع العام.</p>	<p>مشروع قانون يتعلق بالهيئة المستقلة للانتخابات.</p> <p>* (تم تقديمها من طرف 10 نواب طبقاً لأحكام الفصل 108 من النظام الداخلي)</p>	<p>55</p> <p>بتاريخ 06/09/2012</p>
<p>الجان المتعهد:</p> <ul style="list-style-type: none"> * - لجنة التشريع العام. - لجنة الحقوق والحربيات وال العلاقات الخارجية. - لجنة المالية والتخطيط والتنمية . <p>في الجوانب - الداخلة في اختصاصهما وتعُد كل منها تقريراً كتابياً في الغرض تحيله على لجنة التشريع العام.</p>	<p>مشروع قانون يتعلق بتنقيح وإتمام بعض أحكام المجلة الجزائية وتجريم المس بال المقدسات.</p> <p>* (تم تقديمها من طرف 17 نائباً طبقاً لأحكام الفصل 108 من النظام الداخلي)</p>	<p>56</p> <p>بتاريخ 06/09/2012</p>
<p>الجان المتعهد:</p> <ul style="list-style-type: none"> * - لجنة التشريع العام. - لجنة الحقوق والحربيات وال العلاقات الخارجية. - لجنة المالية والتخطيط والتنمية . <p>في الجوانب - الداخلة في اختصاصهما وتعُد كل منها تقريراً كتابياً في الغرض تحيله على لجنة التشريع العام.</p>	<p>مشروع قانون يتعلق بالهيئة الوطنية المستقلة للانتخابات.</p> <p>* (تم تقديمها من طرف 16 نائباً طبقاً لأحكام الفصل 108 من النظام الداخلي)</p>	<p>57</p> <p>بتاريخ 06/09/2012</p>
<p>الجان المتعهد:</p> <ul style="list-style-type: none"> * لجنة التشريع العام . - لجنة الحقوق والحربيات وال العلاقات الخارجية. - لجنة المالية والتخطيط والتنمية. <p>في الجوانب - الداخلة في اختصاصهما وتعُد كل منها تقريراً كتابياً في الغرض تحيله على لجنة التشريع العام.</p>	<p>مشروع قانون يتعلق بإحداث مجلس تقييم البرامج والسياسات العمومية.</p> <p>* تم تقديمها من طرف رئيس الحكومة ويعهم رئاسة الحكومة.</p>	<p>58</p> <p>بتاريخ 06/09/2012</p>

<p>اللجان المتعهدة:</p> <ul style="list-style-type: none"> * لجنة الحقوق والحرريات والعلاقات الخارجية. - لجنة التشريع العام. - لجنة المالية والتخطيط والتنمية . <p>في الجوانب الداخلية في اختصاصهما وتعذر كل منها تقريراً كتابياً في الغرض تحيله على لجنة الحقوق والحرريات وال العلاقات الخارجية.</p>	<p>مشروع قانون أساسى يتعلق بحرية الإعلام.</p> <p>* (تم تقديمها من طرف 10 نواب طبقاً لأحكام الفصل 108 من النظام الداخلي)</p>	<p> بتاريخ 06/09/2012</p>	<p>59</p>
--	---	---------------------------	-----------

رئيس المجلس الوطني التأسيسي

مصطفى بن جعفر

الجمهورية التونسية
رئاسة الحكومة

--*

الوزير لدى رئيس الحكومة المكلف
بالعلاقة مع المجلس الوطني التأسيسي

03 | 5413

جدول وثائق موجهة
إلى
السيد رئيس المجلس الوطني التأسيسي

العدد التسلبي	بيان محتويات الوثائق	عدد الوثائق	الملحوظات
01	- رسالة إحالة إلى السيد رئيس المجلس الوطني التأسيسي مضادة من قبل السيد رئيس الحكومة.		للتفضل بعرضه على المجلس الوطني التأسيسي مع الإشارة أنّ الوزارة المختصة بمتابعة مشروع هذا القانون هي وزارة الشؤون الخارجية.
02	- مشروع قانون أساسي يتعلق بالصادقة على اتفاقية خاصة بالمساعدة الإدارية المتبادلة والتعاون في المجال الديواني بين حكومة الجمهورية التونسية وحكومة الجمهورية التركية.		
03	- مذكرة شرح الأسباب.		
04	- نسخة من الاتفاقية		

تونس، في 07 أوت 2012

توصلت بالوثائق المذكورة أعلاه
ب.....في.....

عبد الرحيم كيلاني
الوزير لدى رئيس الحكومة
المكلف بالعلاقات مع المجلس
الوطني التأسيسي

2012 / 52

الواردات عدد
06 سبتمبر 2012
المجلس الوطني التأسيسي
مكتب秘ariat المركزي

الجمهورية التونسية

رئاسة الحكومة

الحمد لله وحده
قصر الحكومة بالقصبة
تونس في

06 اوت 2012



من رئيس الحكومة

إلى

السيد رئيس المجلس الوطني التأسيسي

تصریبی

وبعد، فعملا بأحكام الفصل 4 من القانون التأسيسي عدد 6 لسنة 2011 المؤرخ في 16 ديسمبر 2011 المتعلق بالتنظيم المؤقت للسلط العمومية يصلحكم طلي هذا مشروع قانون أساسي يتعلق بالمصادقة على اتفاقية خاصة بالمساعدة الإدارية المتبادلة والتعاون في المجال الديواني بين حكومة الجمهورية التونسية وحكومة الجمهورية التركية.

فالرجاء منكم التفضل بعرضه على المجلس الوطني التأسيسي.

رئيس الحكومة

حاتمي العبيدي

2012 / 5 / 2

الواردات عدد	١٢
التاريخ	06 سبتمبر 2012
المجلس الوطني التأسيسي	مكتب الضبط المركزي

2012 / 52

مشروع قانون أساسي

يتعلق بالصادقة على اتفاقية خاصة بالمساعدة الإدارية المتبادلة والتعاون في المجال الديواني بين حكومة الجمهورية التونسية وحكومة الجمهورية التركية.

فصل وحيد :

تمت المصادقة على الاتفاقية الخاصة بالمساعدة الإدارية المتبادلة والتعاون في المجال الديواني بين حكومة الجمهورية التونسية وحكومة الجمهورية التركية، الملحة بهذا القانون الأساسي، والمبرمة بتونس في 2 ديسمبر 2010.

2012 / 52

الواردات عدد
2012 سبتمبر 06
المجلس الوطني التأسيسي مكتب الضبط المركزي

2012 / 5 / 2

تونس تسي :

الواردات عدد
06 سبتمبر 2012
المجلس الوطني التأسيسي مكتب الضبط المركزي

الجمهورية التونسية
وزارة المالية
الادارة العامة للديوانة
مكتب التعاون الدولي

الاتفاقية الخاصة بالمساعدة الإدارية والتعاون في المجال الديواني بين حكومة الجمهورية التونسية وحكومة الجمهورية التركية

وثيقة شرح أسباب

2012 / 5 / 2

تهدف هذه الاتفاقية إلى تطوير التعاون بين الادارة العامة للديوانة التونسية والوزارة الأولى ومصلحة الديوانة التركية وذلك قصد التصدي للمخالفات الديوانية وردعها في كلا البلدين. ويشمل مجال هذه الاتفاقية تقديم المساعدة الإدارية المتبادلة في المجال الوارد في كل من هذه الاتفاقية طبقاً للتشريع الجاري به العمل في كلا البلدين.

وتنص هذه الاتفاقية على :

لتزام الطرفين المتعاقدان بتقديم المساعدة الإدارية بناء على طلب أو بصفة تلقائية قصد تسهيل التطبيق الأمثل للتشريع الديواني ، وذلك طبقاً للصلاحيات المخولة لكل طرف متعاقد.

يتعهد الطرفان المتعاقدان بناء على طلب أو بصفة تلقائية بتقديم المساعدة بخصوص المعلومات المتعلقة بالتجارة غير المشروعة في المواد المخدرة والأسلحة والمتجرات والبضائع المقلدة والمقرصنة والبضائع التي لها صبغة اثرية او تاريخية والتي من شأنها ان تسبب في انتهاك التشريع الديواني الجاري به العمل.

يلتزم الطرفان المتعاقدان باستخدام المعلومات المقدمة ، في إطار هذه الاتفاقية ، من أجل احکام هذه الاتفاقية مع ضمان سرية المعلومات المتحصل عليها.

يتعهد الطرفان المتعاقدان بتوفير المساعدة الفنية بخصوص تبادل المعلومات والتجارب ، تكوين الموظفين ، تبادل الخبرات في المسائل الديوانية.

يلتزم الطرفان المتعاقدان بغض النزاعات الناجمة عن تاویل أو تنفيذ احكام هذه الاتفاقية عن طريق القنوات الدبلوماسية.

وذلك هو الغرض من ابرام هذه الاتفاقية .